مخاطر المراجعة ومجالات مساهمة مراجع الحسابات في التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية

دراسة ميدانية لآراء عينة من مراجعي الحسابات في الشرق الجزائري

The audit risks and the external auditor's contribution to decrease their impact on financial statement: a field study of the opion of a sample of auditors in ALGERIA EAST

* حـولي محمـد[1]، دريس خالـد[2]

[1] جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر،mohamed.haouli@univ-annaba.dz

[2] جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، dri_khal@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/05/06 تاريخ القبول: 2021/10/18 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور مراجع الحسابات في اكتشاف مخاطر المراجعة، وبيان دوره في التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية من خلال إجراءات الفحص الذي يؤديها. ولتحقيق هذا الهدف تم بناء استبانة وزعت عشوائيا على عينة مجتمع الدراسة المتكون من خمسون "50" مراجع حسابات، المسترد منها أربعة وأربعون "44" صالحة للتحليل الإحصائي أي ما نسبته 88% من عينة الدراسة.

وكان من أهم نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط قوي بين اكتشاف مخاطر المراجعة (مخاطر التحريفات الجوهرية، مخاطر الاكتشاف) من قبل مراجع الحسابات وبين التخفيف من أثرها على القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: المخاطر المتأصلة، مخاطر الرقابة، مخاطر الاكتشاف، الإجراءات، مراجع الحسابات.

تصنيف**JEL** : M42

Abstract:

This study aims at identifying the audit risks and contribution fields of the external auditot to decrease its effects on the financial statements in auditing process. To achieve this goal a questionnaire was made and distributed rondomly to the study popolation sample consisting of fifty « 50 » auditors, of wich 44 recovered are valid for statistical analysis. Representing 88% of the study sample. One of the most important result was the study found a strong correlation between discoverering audit risk by auditiong and mitigating thier impact on the financial statements.

Keywords : Inherent risks, control risks, Planned detection risks, procedures , external Auditor …

Classification JEL : M42

* **المؤلف المرسل.**

مقدمة:

تعتبر مراجعة الحسابات من المهن التي تحتاج إلى ثقة الجمهور المستفيدين من خدماتها، كمهنة مناط لها الحكم على مدى صدق وعدالة القوائم المالية في التعبير عن المركز المالي للعميل ومدى ازدهاره. ولقد اشتدت الضغوط في العقود الأخيرة على مهنة مراجعة الحسابات للوصول إلى جودة أفضل للحد من المخاطر التي يتعرض لها مجتمع المال والأعمال بسبب اتخاد قرارات تعتمد على بيانات مالية مضللة، ويذهب المتضررون من تلك البيانات إلى تحميل مراجعي الحسابات المسؤولية عن الأضرار الي تقع عليهم بسبب تلك القرارات. إذ أن خوف مراجع الحسابات من خطر المساءلة القانونية والتأديبية وما يتبعها من مخاطر التقاضي وسوء السمعة جعل المهنة تميل إلى تبني مدخل الخطر في ممارسة أعمال المراجعة المهنية.

وعليه بات من الضروري على مراجع الحسابات فهم طبيعة المخاطر، وانعكاساتها على النواحي المالية والإدارية لعميله لضمان نجاح عملية المراجعة، خاصة في عملية التخطيط، حيث أن هذا الفهم يمكّن مراجع الحسابات من تقييم المخاطر المتأصلة لمختلف أوجه فعاليات نشاط عميله، كما تساعده على تحديد درجة الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية، وتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات الفحص.

أصبحت مخاطر المراجعة التي تتضمنها القوائم المالية من العوامل المهمة التي يجب على مراجع الحسابات أن يأخذها بعين الاعتبار سواء عند قبول مراجعة قوائم مالية لعميل جديد أو الاستمرار في مراجعة القوائم المالية لعميل سابق، وكذلك عند التخطيط لعملية المراجعة، وعند تصميم إجراءات تنفيذها. لذلك أصبح لازما على مراجع الحسابات البحث والكشف عن الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية للعميل، إذ ان عدم الكشف والتعرف على تلك الأخطاء يؤدي بالنتيجة إلى مخاطر تواجه عملية المراجعة وتحد من جودتها، وتتركز هذه المخاطر في مخاطر التحريفات الجوهرية (مخاطر متأصلة، ومخاطر الرقابة) ومخاطر الاكتشاف.

بناءا على ما سبق فإن هذه الدراسة تحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة مراجع الحسابات في اكتشاف مخاطر المراجعة والتخفيف من تأثيرها على القوائم المالية؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة ، قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- ✓ يساهم اكتشاف مخاطر التحريفات الجوهرية من قبل مراجع الحسابات في التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية،
- ✓ يساهم اكتشاف مخاطر الاكتشاف من قبل مراجع الحسابات من التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر اكتشاف مخاطر المراجعة على التخفيف من تأثيرها السلبي على القوائم المالية، مما ينعكس على رفع كفاءة عملية المراجعة وفعاليتها، وتبيان مدى وجود هذه العلاقة في الممارسات المهنية الجزائرية، كما سعت الدراسة إلى:

- ✓ التعرف على الأنواع المختلفة لمخاطر المراجعة باعتبارها مدخل رئيسي لا يمكن تجاهله لأداء عملية المراجعة،
- ✓ تبيان الإجراءات التي ينفذها مراجع الحسابات في التعرف على مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية ومخاطر الاكتشاف ، وكذا دوره في الحد أو التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية.
- ✓ تبيان العلاقة ما بين مخاطر المراجعة والأهمية النسبية وبالتالي تحديد حجم الأدلة والواجب توفره.

منهجية الدراسة: تعتمد الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي وذلك من خلال دراسة أدبيات الفكر المحاسبي فيما تعلق بمخاطر المراجعة. إضافة إلى تحديد الإجراءات التي يجب أن يأخذ بها مراجع الحسابات لتقديرها واكتشافها وفق لما تمليه معايير المراجعة. كذلك فان الباحثان قاما باستطلاع آراء عينة من مراجعي الحسابات (44 مهني ممارس)، وذلك عبر استبيان أُعد خصيصا لهذا الغرض. وفي الاستبيان تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي في الإجابة على الأسئلة.

أولا: مخاطر المراجعة

1- مفهوم مخاطر المراجعة

تشير كلمة مخاطر بمعناها اللفظي RISK إلى احتمال الحصول على نتيجة سيئة أو خسارة أو غير ذلك بسبب عدم التأكد (الذبينات، 2015، صفحة 146). والمراجع مطلوب منه أن يُصدر تقريرا يُضمن فيه رأيه حول عدالة القوائم المالية، وهناك عدة طرق للوصول إلى هذا الرأي ولكن لا يوجد ضمان بأن رأي المراجع غير خاطئ بسبب أمور غير مكتشفة. إذن دائما هناك مخاطر.

عرف المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA في المعيار رقم 47 مخاطر المراجعة بأنها: الخطر الذي يؤدي إلى فشل مراجع الحسابات دون أن يدري وبدون تحفظ في تقريره عندما يوجد خطأ جوهري في القوائم المالية، وتتضمن مخاطر المراجعة كذلك إبداء مراجع الحسابات لرأي متحفظ أو الامتناع عن إبداء رأي أو إبداء رأي عكسي عندما لا تتماشى الحقائق الاقتصادية مع نتيجة عملية المراجعة، مما يؤدي إلى بعض الأثار السلبية الناتجة عن النتيجة التي وصل إليها مراجع الحسابات (نور، 2007، صفحة 66).

كما عرفها الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC في المعيار الدولي رقم 200: بأنها تلك المخاطر التي تؤدي إلى قيام مراجع الحسابات بإبداء رأي غير مناسب عندما تكون البيانات المالية خاطئة بشكل جوهري. إن مخاطر المراجعة هي قياس لكيفية استعداد المراجع لقبول احتمال أن تكون بالقوائم المالية تحريف جوهري بعد انتهاء عملية المراجعة والوصول إلى رأي غير متحفظ (IAASB, 2009, p. 4).

وعرف المعيار الدولي رقم 315 "معرفة الشركة ومحيطها بغرض تحديد وتقييم مخاطر الأخطار الجوهرية": أن يُبدي مراجع الحسابات رأيا غير سليم عندما تتضمن القوائم المالية خطأ جوهري (IAASB, 2012, p. 5)، وأشارت تفسيرات المعيار إلى أنه يمكن أن ينظر إلى خطر المراجعة من زاويتين مختلفتين، الأولي الخطر الناتج عن القبول الخاطئ وتسمى بمخاطر ألفا، بمعنى قبول القوائم المالية للعميل عن طريق إعطاء تقرير سليم، علما أن هذه القوائم المالية تنطوي على تضليل جوهري، أما الزاوية الثانية فهي المخاطر الناتجة عن الرفض الخاطئ وتدعي بمخاطر بيتا، عندما تكون القوائم المالية سليمة ويرفضها المراجع دون وجه حق.

مما سبق نخلص إلى أن مخاطر المراجعة تعني أن على مراجع الحسابات قبول مستوى معين من عدم التأكد عند تنفيذ المراجعة، حيث بحكم الخبرة ونزعة الشك التي يتحلى بها مراجع الحسابات فإنه يعلم مسبقا أن هناك عدم تأكد بخصوص: صلاحية أدلة الإثبات، فعالية نظام الرقابة الداخلية، وما إذا كانت القوائم التي تمت مراجعتها تتسم بالعدالة، ويعلم مراجع الحسابات كذلك أن المخاطر موجودة وعليه أن يتعامل معها على نحو ملائم، ويصعب قياس معظم المخاطر التي يواجهها المراجعون ويتطلب ذلك توفر فكر جيد للاستجابة لها على نحو ملائم.

وفي هذا الصدد يعتبر خطر المراجعة من العوامل المهمة التي ينبغي على مراجع الحسابات أخدها بعين الاعتبار عندما يقوم بالتخطيط لعملية المراجعة وكذلك عند تقييم أدلة المراجعة، وقد أكد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA وكذا الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC من خلال المعيار 330 "إجراءات المراجعة لتقييم المخاطر المقدرة"، على أنه يجب على مراجعي الحسابات التخطيط لعملية المراجعة بحيث تكون مخاطرها عند أدنى مستوى ممكنا ومناسبا لإبداء رأي سليم في مدى عدالة القوائم المالية، وقد يتم تقدير المخاطرة بصورة كمية في شكل نسبة أو غير كمية كحد معين يقع بين حد أقصى وحد أدنى.

وعندما يقدر مراجع الحسابات مستوى معينا لمخاطر المراجعة الكلية، فإنه بذلك يعبر عن مستوى ثقة معين. مثلا، إذا حدد المراجع خطر المراجعة بنسبة 5 % فهذا يعني من جهة ثانية أنه يوجد مستوى ثقة قدره 95% أن القوائم المالية معروضة بشكل جيد (دحدوح والقاضي، 2009، صفحة 255). ويرجع السبب في تحديد مستوى منخفض من مخاطر المراجعة حتي يمارس مراجع الحسابات قدرا أكبر من الجهد والحذر عند تنفيذ عملية المراجعة، حيث يوجد علاقة عكسية بين مستويات الخطر ومقدار الجهد المبذول في عملية المراجعة، فالمستويات المنخفضة للخطر تعني جهدا أكبرا، أما المستويات المرتفعة له تعني جهدا أقل من قبل مراجع الحسابات.

2- أنواع مخاطر المراجعة

قبل الخوض في أنواع مخاطر المراجعة لابد من تقدير مستوى المخاطرة في عملية المراجعة، لأن هذا الأخير يعتبر المفتاح الرئيسي لضبط تلك المخاطرة، ويلاحظ أن مستوى خطر المراجعة الذي يمكن أن يقبله مراجع الحسابات يعتبرا قرارا اقتصاديا يحتاج إلى تحليل التكلفة والعائد، فالعوائد المحتملة من قبول مستوى خطر مراجعة مرتفع هي وفورات في تكلفة عملية المراجعة تحققت نتيجة القيام باختبارات أقل، وأيضا من الزيادة المحتملة في أتعاب عملية المراجعة الناتجة عن قبول عملاء جدد، أما التكاليف المحتملة لقبول مستوى خطر مرتفع، فإنها تتمثل في الجزاءات القانونية المحتمل أن يتعرض لها مكتب المراجعة من الانخفاض في شهرة هذا المكتب (حماد، 2002، صفحة 29). ويمكن التفرقة بين ثلاث مستويات للمخاطرة نوجزها في الآتي:

- ***المخاطر المخططة***: يُشير مفهوم المخاطر المخططة إلى المخاطر التي يتم تحديدها قبل دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية أو القيام بإجراءات المراجعة.

- ***المخاطر النهائية***: تُشير إلى المستوى النهائي للمخاطر الذي يقدره مراجع الحسابات بعد إتمام جميع إجراءات المراجعة التحليلية والتفصيلية.

- ***المخاطر الفعلية***: تُشير إلى المستوى الحقيقي للمخاطر والذي لا يعرفه مراجع الحسابات، وهذا المستوى يكون موجود فقط من الناحية النظرية.

وحسب الأدبيات النظرية في مهنة مراجعة الحسابات، فإن مخاطر المراجعة تتضمن مخاطر الاكتشافDR، ومخاطر التحريفات الجوهرية، وهذه الأخيرة تتكون بدورها من المخاطر الملازمة (المتأصلة) IR، ومخاطر الرقابة CR.

2-1 مخاطر التحريفات الجوهرية:

يدعي خطر التحريفات الجوهرية أيضا بخطر العميل الخاضع للمراجعة Risk auditee أو خطر الحدوث Occurrence Risk انطلاقا من أنهما يمثلان خطر وجود أخطاء قبل عملية المراجعة، ولا يملك مراجع الحسابات أي تحكم بتلك المخاطر إلا أنه يقدرها في مرحلة التخطيط في سبيل تحديد مستوى مخاطر المراجعة، وقد عرف الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC خطر التحريفات الجوهرية بأنه: خطر أن تحتوى البيانات المالية على أخطاء جوهرية قبل إجراء عملية المراجعة وقد تظهر تلك المخاطر عند مستويين:

- ✓ المستوى الكلي للبيانات المالية وفي تلك الحالة تشير تلك المخاطر إلى مخاطر الأخطاء الجوهرية التي تتعلق بشكل شامل بالبيانات المالية ككل والتي من المحتمل أن تؤثر على عدة إثباتات،
- ✓ مستوى الإثبات لفئات المعاملات وأرصدة الحسابات والافصاحات وتتألف تلك المخاطر من عنصرين اثنين وهما الخطر الملازم وخطر الرقابة (IAASB, 2014, p. 92).

وكما سبق وأن أشرنا تتكون مخاطر التحريفات الجوهرية من مخاطر متأصلة (متلازمة) ومخاطر الرقابة، سنتطرق لها فيما يلي:

2-1-1- المخاطر المتأصلة / المتلازمة: Inherent Risk عرفت بأنها قياس لتقدير المراجع لاحتمال وجود أخطاء جوهرية في مجموعة من البيانات بسبب الغش قبل أخذ إجراءات الرقابة الداخلية بعين الاعتبار (ARENS, RENDAL, & BEASLEY, 2012, p. 261). فتعبر هذه المخاطر عن قابلية حساب معين أو نوع من العمليات للتحريف بشكل جوهري في ظل عدم وجود إجراءات خاصة بالرقابة، أو وجود جملة من الأخطاء بالنظام المحاسبي، أو عدم كفاءة القائمين على تشغيله، ففي ظل هذا العنصر يمكن تصور بأن المخاطر المتلازمة مرتبطة بعناصر القوائم المالية من خلال احتوائها على أخطاء متعمدة أو غير متعمدة تؤثر سلبا على صدق هذه القوائم (جربوع، 2002، صفحة 9).

ومن هذا التعريف يظهر أن هذا النوع من المخاطر هو مقياس لتقدير مراجع الحسابات لحدوث أخطاء جوهرية في رصيد معين أو نوع من العمليات علما أن سبب هذا الخطأ لا يرجع إلى عدم قوة نظام الرقابة الداخلية بل يرجع إلى طبيعة هذه الأرصدة والعمليات، فمثلا بعض الأرصدة تعتبر ذات خطر متأصل أو متوارث أكثر من غيرها، مثل الأخطار المتعلقة بالنقدية والمخزون.

2-1-2- خطر الرقابة Control Risk: هو قياس لتقدير المراجع لاحتمال اكتشاف الأخطاء التي تتجاوز الحد المقبول في مجموعة معينة من البيانات من قبل نظام الرقابة الداخلية (ARENS, RENDAL, & BEASLEY, 2012, p. 262).

فهذه المخاطر تنشأ نتيجة احتمال عدم تمكن أنظمة الرقابة الداخلية من منع أو اكتشاف الأخطاء والتحريفات المادية، أو هي المخاطر الناشئة عن احتمال وجود انحراف مادي في بند معين أو نشاط معين أو مجموعة من الانحرافات في بنود معينة، بحيث لو جمعت مع بعضها أصبحت مادية، وعدم تمكن نظام الرقابة الداخلية من منعها أو اكتشافها (جربوع، 2002، صفحة 9). وعليه تقدير المراجع لخطر الرقابة يُبني على دراسته لنظام الرقابة الداخلية وتحديد نقاط الضعف والقوة فيه، فكلما كان هذا النظام قويا اعتمد المراجع عليه وقلل من إجراءات المراجعة التي سيقوم بها، وكلما كان هذا النظام ضعيف قلل المراجع الاعتماد عليه وزاد من إجراءات المراجعة لاحتمال أن نظام الرقابة الداخلية لم يستطع منع حدوث الأخطاء أو اكتشافها.

2-2- مخاطر الاكتشاف المخططة Planned détection Risk: هي المخاطر الناتجة عن احتمال عدم تمكن الاختبارات الجوهرية من اكتشاف الانحرافات المادية، أو المخاطر الناشئة عن احتمال وجود انحراف مادي في بند معين أو نشاط معين، أو مجموعة من الانحرافات في بنود معينة بحيث لو جمعت مع بعضها تصبح مادية، وعدم تمكن المراجع من اكتشافها من خلال الإجراءات التفصيلية/ التحليلية. وفي نفس السياق عرف الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC من خلال المعيار الدولي رقم 200 "هدف عملية المراجعة والمبادئ التي تحكمها" خطر الاكتشاف بأنه: خطر أن الإجراءات التي يؤديها مراجع الحسابات للحد من مخاطر المراجعة إلى مستوى متدن مقبول لم تكشف عن خطأ موجود قد يكون جوهري (IAASB, 2009, p. 6)، إما منفردا أو عند جمعه مع الأخطاء الأخرى. ويتكون خطر الاكتشاف من:

- **خطر الفحص التحليليRisk of Analytical Review** : أي الخطر الناتج من فشل الإجراءات التحليلية في اكتشاف الأخطاء الجوهرية في رصيد معين أو مجموعة من العمليات والتي لا تُكتشف من قبل نظام الرقابة الداخلية المطبق لدى العميل الخاضع للمراجعة (BIGG, 2005, p. 89).
- **خطر الاختبارات التفصيلية Risk of Test of Details**: أي الخطر الناتج عن فشل اختبارات التفاصيل في اكتشاف الأخطاء الجوهرية في رصيد معين أو مجموعة من العمليات والتي لم تستطع الإجراءات التحليلية اكتشافها (SOLTANI, 2007, p. 244).

يمكن لمراجع الحسابات التحكم في خطر الاكتشاف، إذ يستطيع بناء على تقييمه لخطر الرقابة والخطر الملازم أن يخفض خطر الاكتشاف إلى أقل مستوى ممكن عن طريق قيامه بالفحص التحليلي كما سنرى لاحقا واختبارات العينة، ويكون الخطر هنا في أن الاختبارات التحليلية تخفق في اكتشاف تحريف مهم، إذ ما أُختير تحليل خطأ أو طبق بطريقة خاطئة، أو إذا اختيرت عينة غير ملائمة أو غير كافية وإذا ما كان المراجع غير متخصصا في الصناعة فإنه لا يمكنه تقليل مخاطر عدم الاكتشاف إلى أدنى مستوى ممكن (المقطري، 2011، صفحة 419).

مما سبق نخلص إلى القول بأن:

- ✓ الخطر المتأصل من أهم النقاط التي يجب أن يقدرها المراجع بصورة دقيقة لأنه يؤثر بصورة مباشرة على جودة عملية المراجعة، بل أنها تفقد جودتها بصورة كبيرة إذا لم يتم تحديده بشكل دقيق،
- ✓ أن ما يميز خطر الاكتشاف هو أنه داخل نطاق سيطرة مراجع الحسابات لأنه يرتبط بالإجراءات التي يطبقها، ويمكنه من التحّكم فيه وتعديله طبقا لنتائج تقييم مخاطر الرقابة والمخاطر المتأصلة، وذلك عن طريق تكتيف أو تخفيض الاختبارات الجوهرية، حيث أن تقييم الخطر المتأصل وخطر الرقابة يؤثر على طبيعة، توقيت ومدى الاختبارات التي يجريها مراجع الحسابات على عناصر القوائم المالية لغرض الحصول على أدلة وقرائن تحد من خطر الاكتشاف إلى الحد الذي يستطيع معه إصدار تقريره حول مصداقية وعدالة القوائم المالية للعميل،

- ✓ توجد علاقة عكسية ما بين الخطر المتأصل وخطر الرقابة من جهة وخطر الاكتشاف من جهة أخرى، فكلما زاد الخطر المتأصل وخطر الرقابة انخفض خطر الاكتشاف الذي يقبله مراجع الحسابات والعكس.

3- نموذج مخاطر المراجعة

يتعامل مراجع الحسابات مع المخاطر المرتبطة بتخطيط عملية المراجعة وجمع الأدلة المناسبة من خلال تحديد المخاطر المتأصلة، مخاطر الرقابة، ثم يقوم بتقدير مخاطر الاكتشاف المرتبطة بالمخاطر أخذا بمبدأ الأهمية النسبية في الاعتبار. ويتم ذلك باستخدام عدة نماذج رياضية لقياس المخاطر وتحديد حجم الاختبارات التي تتطلبها عملية المراجعة، ويعد من أكثر النماذج استخداما النموذج الصادر ببيان معايير المراجعة الأمريكية الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين AICPA سنة 1983، بحيث يستخدم بصفة أساسية في التخطيط لتقدير حجم الأدلة الذي يجب على المراجع جمعها، انطلاقا من عنصر الأهمية النسبية ومخاطر المراجعة (ELDER & ARNES, 2008, p. 41):

مخاطر المراجعة المقبولة = المخاطر المتأصلة * مخاطر الرقابة * مخاطر الاكتشاف المخطط

غير أنه رغم سهولة هذا النموذج إلا أن البعض يعترض عليه ويوجه له الانتقادات التالية (الديب و شحاتة، 2013، صفحة 160):

- يفترض هذا النموذج استقلال الخطر النهائي لعملية المراجعة (الخطر المتأصل، خطر الرقابة، وخطر الاكتشاف) عن بعضها البعض، في حين أن الدارس لطبيعة العلاقة بين هذه المكونات الثلاث يجد أن الخطر الملازم يعتمد على خطر الرقابة حيث أن وجود نظام رقابة داخلية غير فعال يؤدي إلى حدوث أخطاء في الحسابات وبالتالي زيادة الخطر المتأصل والعكس صحيح،
- يفترض النموذج أن هناك نسب محددة للمخاطر رغم أن هذه الأخيرة تخضع لتوزيعات احتمالية ويقوم بعض المراجعين بالتعبير عنها بشكل نوعي مثل: منخفضة، مرتفعة، متوسطة، ولذلك يستخدمون مصفوفة المخاطرة التالية:

الجدول 01: مصفوفة المخاطرة

الخطر المتلازم المخطط	خطر الرقابة المحدد		
	مرتفع	متوسط	منخفض
	المستوى المخطط لخطر الاكتشاف		
مرتفع	منخفض جذا	منخفض	متوسط
متوسط	منخفض	متوسط	مرتفع
منخفض	منخفض	مرتفع	مرتفع

المصدر: الديب عوض لبيب، شحاتة السيد شحاتة.(2013). أصول المراجعة الخارجية، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.

وقد أورد البيان رقم (47) الصادر عن AICPA أنه توجد عدة عوامل ينبغي على المراجع مراعاتها عند تقدير مخاطر المراجعة أهمها (دحدوح و القاضي، 2009، الصفحات 260-261):

- ✓ طبيعة عمل العميل،
- ✓ أمانة الإدارة،

- ✓ دوافع الإدارة لتحقيق مكاسب من وراء إجراء تحريفات تؤثر على القوائم المالية، تحصل الإدارة من خلالها على مكافآت تشجيعية من صافي الربح، وهنا يمكن أن توجد الرغبة لديها في زيادة صافي الربح
- ✓ نتائج عمليات المراجعة السابقة،
- ✓ عملية المراجعة الجديدة مقابل عملية المراجعة المتكررة، هذا معناه أن المراجع سيقدر خطر المراجعة على نحو كبير مع العملاء الجدد بالمقارنة مع العملاء القدامى،
- ✓ الأطراف المرتبطة: ويقصد بها العمليات المالية التي تتم بين الشركة الأم والشركات التابعة، والعمليات المالية بين الإدارة والشركة التي يعملون بها، وكون أن هذه العمليات لا تحدث بين أطراف مستقلة فسيوجد احتمالا أكبر باحتواء هذه العمليات على التحريفات وبالتالي فإن مراجع الحسابات من واجبه رفع خطر المراجعة،
- ✓ العمليات المالية غير الروتينية، من المحتمل أن هذه الأخيرة تسجل بشكل غير صحيح بسبب نقص الخبرة، وبالتالي إمكانية وقوع اختلاسات.

ثانيا: مساهمة مراجع الحسابات في الحد من مخاطر المراجعة

ينبغي على مراجع الحسابات وضع استراتيجية مراجعة شاملة لعملية المراجعة يوضح فيها تحديد نطاق، توقيت ومدى المراجعة لوضع خطة مراجعة أكثر تفصيلا، ويتوقف نجاح هذه الاستراتيجية بمدى نجاح تقدير مراجع الحسابات لمخاطر المراجعة والأهمية النسبية كما يلي (الذبينات، 2015، صفحة 152):

– إدا قام مراجع الحسابات بتحديد مستوى الأهمية النسبية بشكل مرتفع فإن هذا يعني أن مخاطر المراجعة ستكون منخفضة لذلك فإن حجم أدلة الإثبات التي يحتاج إليها مراجع الحسابات سينخفض،

– إذا قام مراجع الحسابات بتحديد مستوى الأهمية النسبية بشكل منخفض فإن مخاطر المراجعة تزداد وبالتالي مراجع الحسابات يحتاج إلى حجم أكبر من الأدلة لتخفيض هذه المخاطر.

1– علاقة الأهمية النسبية بمخاطر المراجعة

إن تحديد المراجع لمستوى الأهمية النسبية (المادية) من الأمور المهمة التي تساعده في تحديد الأمور التي يجب التركيز عليها خلال عملية المراجعة سواء كان ذلك في الاختبارات التفصيلية للأرصدة والعمليات أو في الإجراءات التحليلية، وهذا سيساعد مراجع الحسابات في تخفيض مخاطر المراجعة. تمثل الأهمية النسبية واحدا من أهم مجالات إصدار الأحكام المهنية في المراجعة، علاوة على أن كفاءة المراجع في إصدار حكمه المهني عليها سيؤثر في عملية المراجعة ككل، خاصة عمليتي تخطيط أعمال المراجعة وتقدير المخاطر وتقويم نتائجها.

تعرض المعيار الدولي رقم 320 "الأهمية النسبية" وأشار بأنه: تكون المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو عرضها بصورة خاطئة يؤثر على القرارات الاقتصادية لمستخدمي المعلومات المأخوذة من القوائم المالية، وتعتمد الأهمية النسبية على حجم العنصر أو الخطأ المقدر في الظروف الخاصة بحذفه أو تقديمه بصورة خاطئة. وأهم النقاط التي عالجها هذا المعيار تمثلت في (IAASB, 2009, pp. 4-7):

– تحديد الأهمية النسبية هو مسألة حكم مهني، ويتأثر بإدراك المراجع لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات المالية، وفي هذا الصدد نصت الفقرة الرابعة بأنه يكون من المنطقي أن يفترض المراجع بأن المستخدمين:

- ✓ لديهم معرفة معقوله بالأعمال والأنشطة الاقتصادية والمحاسبية، والرغبة في دراسة المعلومات في القوائم المالية وبذل عناية معقولة،
- ✓ يفهمون أن القوائم المالية قد تم إعدادها وعرضها ومراجعتها عند مستويات من الأهمية النسبية،
- ✓ يدركون حالة عدم التأكد الملازمة لقياس المبالغ على أساس استخدام التقديرات، والحكم الشخصي،
- ✓ يتخذون قرارات اقتصادية معقولة بناءا على المعلومات الواردة في القوائم المالية.

يطبق مفهوم الأهمية النسبية بمعرفة المراجع في كل من تخطيط وتنفيذ المراجعة، وعند تقييم أثر التحريفات الجوهرية المتعارف عليها خلال المراجعة، وأثر التحريفات الغير مصححة على القوائم المالية، وعند تكوين الرأي في تقرير المراجع، وأشارت الفقرة السادسة على أن المراجع عند تخطيط المراجعة إجراء أحكام بشأن حجم التحريفات التي سيتم اعتبارها مادية ومن شأن هذه الأحكام أن توفر للمراجع:

- ✓ تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراء تقدير الخطر،
- ✓ التعرف على مخاطر التحريف الجوهري وتقديرها،
- ✓ تحديد طبيعة، وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة الإضافية.

– أشارت كذلك إرشادات هذا المعيار أنه عند تقييم العرض العادل للبيانات المالية، يجب أن يُقيم المراجع ما إذا كانت مجموع التحريفات غير المصححة التي حُددت أثناء عملية المراجعة مادية أم لا، فإذا كانت مادية يحتاج المراجع إلى تخفيض خطر المراجعة عبر توسيع إجراءات المراجعة، أو الطلب من الإدارة تعديل البيانات المالية أي القيام بتصحيح الانحراف، وفي حالة رفض الإدارة التعديل، وعدم تمكن المراجع من خلال إجراءات مراجعته الموسعة أن يستنتج أن مجموع التحريفات الغير مصححة غير مادي، يجب أن يأخذ المراجع باعتباره التعديل المناسب لتقريره وفقا لما يتطلبه المعيار الدولي رقم 700 " الرأي والتقرير حول القوائم المالية" .

2- إجراءات المراجعة للتخفيف من مخاطر التحريفات الجوهرية:

أشرنا فيما سبق أن مخاطر التحريفات الجوهرية يمثل خطر وجود أخطاء قبل عملية المراجعة، وبالتالي يبدأ مراجعي الحسابات تقدير هذه المخاطر خلال مرحلة التخطيط، ويقومون بتحديث هذا التقدير خلال كافة مراحل المراجعة. وقد ألزم العرف المهني وكذا الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC من خلال المعيار الدولي 315 "معرفة الشركة ومحيطها بغرض تحديد وتقييم مخاطر الأخطار الجوهرية" أنه من الأمور المهمة لأداء المراجعة على نحو ملائم أن يفهم مراجع الحسابات عمل عميله والنشاط الذي يمارسه، ليس هذا فحسب وإنما ينبغي على المراجع أن يفهم المحيط الاقتصادي الواسع الذي يعمل به العميل، بما في ذلك أثر السياسة الاقتصادية العامة، والمناطق الجغرافية التي يعمل ضمنها وظروفها الاقتصادية (دحدوح و القاضي، 2009، صفحة 243). وذلك حتي يتمكن من التعرف على مخاطر التحريف الجوهري وتقديرها عند مستوى القائمة المالية، أو على مستوى إقرارات الإدارة من المعاملات وأرصدة الحسابات والافصاحات، ولهذا الغرض أوضحت الفقرة السادسة والعشرون من المعيار 315 أنه يجب على المراجع أن (IAASB, 2012, p. 09):

- ✓ يتعرف على المخاطر خلال عملية الحصول على فهم الشركة وبيئتها، بما في ذلك أدوات الرقابة ذات الصلة والمتعلقة بتلك المخاطر، ومن خلال الأخذ في الاعتبار فئات من المعاملات وأرصدة الحسابات والإفصاحات في القوائم المالية،
- ✓ يقدر المخاطر المتعرف عليها، ويُقيم ما إذا كانت ترتبط على نطاق واسع بالقوائم المالية ككل، ومن المحتمل أن تؤثر على العديد من الإقرارات،
- ✓ يربط المخاطر المتعرف عليها، بما يمكن أن يحدث من أخطاء على مستوى الإقرارات أخذا في الحسبان أدوات الرقابة ذات الصلة التي ينوى المراجع اختبارها،
- ✓ يأخذ في الحسبان احتمال حدوث تحريف أو تحريفات متعددة، وما إذا كان ذلك من الحجم الذي قد ينتج عنه تحريف جوهري.

– كجزء من تقييم المخاطر على المراجع أن يحدد أي من هذه المخاطر التي تم تحديدها حسب حكمه هامة، وأشارت الفقرة 28 أنه عند ممارسة هذا الحكم على المراجع على الأقل أن يأخذ في الحسبان ما يلي (IAASB, 2012, p. 10):

- ✓ ما إذا كان الخطأ يعد خطر غش،
- ✓ ما إذا كان الخطأ يتعلق بتطورات مهمة حدثت مؤخرا، سواء كانت اقتصادية أو محاسبية أو تطورات أخرى، ومن تم تتطلب اهتماما خاصا،
- ✓ مدى تعقد المعاملات،
- ✓ ما إذا كان الخطر يتضمن معاملات مهمة مع أطراف ذات علاقة،
- ✓ درجة عدم الموضوعية في قياس المعلومات المالية ذات العلاقة بالخطر، خاصة تلك المقاييس الذي تتضمن مجالا واسعا من عدم التأكد في القياس.

– وأخيرا، أفادت الفقرة التاسعة والعشرون أنه في حالة وجود خطرا مهما، فيجب أن يحصل المراجع على فهم الأدوات الرقابية للشركة، بما في ذلك أنشطة الرقابة ذات الصلة بالخطر.

وفي نفس السياق تناول المعيار الدولي رقم 330 "إجراءات المراجعة لتقييم المخاطر المقدرة" مسؤولية المراجع بشأن تصميم وتطبيق الاستجابات لمخاطر التحريف الجوهري المتعرف عليها، والمقّدرة عند مراجعة القوائم المالية، وأهم النقاط التي جاءت في هذا المعيار ما يلي (IAASB, 2009, pp. 4-9):

– حددت الفقرة الثالثة أن هدف المراجع هو الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة، بشأن المخاطر المقدرة للتحريف الجوهري، من خلال تصميم وتطبيق استجابات مناسبة لتلك المخاطر.

– فيما يتعلق بإجراءات المراجعة استجابة لمخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستوى الإثبات، تناولتها الفقرة السادسة والسابعة من المعيار، بحيث على المراجع تصميم وأداء إجراءات مراجعة إضافية تستجيب طبيعتها وتوقيتها ومداها للمخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية عند مستوى الإقرار، وذلك لتوفير صلة بين طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة الإضافية وتقييم المخاطر، وعند تصميم هذه الإجراءات الإضافية يجب على المراجع الأخذ في الاعتبار الأمور التالية:

- ✓ أهمية المخاطر،
- ✓ احتمال حدوث خطأ جوهري،
- ✓ خصائص فئة المعاملات أو أرصدة الحسابات أو الإفصاح،
- ✓ طبيعة عناصر الرقابة المحددة التي تستخدمها الشركة،
- ✓ ما إذا كان المراجع يتوقع الحصول على أدلة مراجعة لتحديد مدى فعالية الرقابة في منع أو اكتشاف وتصحيح الأخطاء الجوهرية.

– أشارت الفقرة السابعة بأنه يتعين على المراجع تصميم وتنفيذ اختبارات لأدوات الرقابة للحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة بشأن فعالية عمل أنظمة الرقابة ذات الصلة، في حين أفادت الفقرة العاشرة من ذات المعيار بأنه يجب على المراجع:

- ✓ تنفيذ إجراءات مراجعة أخرى بالتزامن مع الاستفسارات للحصول على أدلة مراجعة حول الفعالية التشغيلية لأدوات الرقابة بما في ذلك:
  - كيفية تطبيق أدوات الرقابة في أوقات ملائمة خلال الفترة محل المراجعة،
  - الثبات الذي كان به تطبيق هذه الإجراءات،
  - جهة أو وسائل تطبيقها.
- ✓ تحديد ما إذا كانت أدوات الرقابة التي سيتم اختبارها، تعتمد على أدوات رقابة أخرى وإن كان الحال كذلك، تحديد ما إذا كان ضروري الحصول على أدلة مراجعة تدعم العمل الفعال لتلك الأدوات الأخرى.

– بعد اختبار أنظمة الرقابة، أشارت الفقرة الثامنة عشر، أنه بصرف النظر على المخاطر المقدرة يجب أن يصمم المراجع إجراءات أساسية لكل فئة من المعاملات ورصيد الحساب والإفصاحات، ويجب أن تشمل الإجراءات الأساسية للمراجع إجراءات المراجعة المتعلقة بعملية إغلاق البيانات المالية وتشمل مطابقة البيانات المالية مع السجلات المحاسبية، وفحص القيود الهامة في دفتر اليومية والتسويات الأخرى التي تتم أثناء إعداد البيانات المالية.

– أشارت الفقرة الرابعة والعشرون أنه على المراجع أداء إجراءات مراجعة لتقييم ما إذا كان العرض العام للبيانات المالية، بما في ذلك الافصاحات ذات العلاقة هي حسب إطار إعداد التقرير المالي، فعلى المراجع في هذا الصدد وبناءا على إجراءات المراجعة التي تم أداؤها وأدلة المراجعة التي تم الحصول عليها تقييم ما إذا كانت تقييمات مخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستوى الإقرار تبقى مناسبة، حيث أن أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها قد تجعل المراجع يُعدل طبيعة أو توقيت أو مدى إجراءات المراجعة الأخرى المطبقة. وبحسب نص المعيار فإن على المراجع إذا لم يحصل على أدلة مراجعة كافية ومناسبة فيما يتعلق بإثبات جوهري للبيانات المالية فيتعين عليه أن يحاول الحصول على أدلة مراجعة إضافية، وإذا كان المراجع غير قادر على الحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة فإن عليه إبداء رأي متحفظ أو يمتنع عن إبداء رأي.

3- إجراءات المراجعة للتخفيف من مخاطر الاكتشاف

تتعلق مخاطر الاكتشاف بطبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات مراجع الحسابات التي يحددها من أجل تقليص مخاطر المراجعة إلى مستوى متدن مقبول، وهي بالتالي دالة على فعالية الإجراءات التحليلية وتطبيقها من قبل المراجع. ويقصد بالإجراءات التحليلية، فحص المعلومات الموجودة في حسابات وسجلات الشركة ومقارنتها مع المعلومات الاخرى والبيانات الداخلية والخارجية بهدف الخروج برأي حول مدى تجانس هذه المعلومات مع ما هو معروف عن الشركة ونشاطاتها. وعادة ما يصوغ المراجعون التعريف السابق على شكل سؤال: هل الأرقام ذات دلالة وهل هي منطقية في ضوء ما اكتشفه المراجع وما يعرفه عن الشركة؟ (الذبينات، 2015، صفحة 2011) . وقد حدد الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC في المعيار الدولي 520 "الإجراءات التحليلية"، وأهم المبادئ الأساسية التي تضمنها المعيار وإجراءاته الضرورية نوجزها فيما يلي (IAASB, 2009, pp. 4-5):

- تضمن الإجراءات التحليلية دراسة مقارنة لمعلومات الشركة المالية مع:
  - ✓ المعلومات المقارنة للفترات السابقة،
  - ✓ النتائج المتوقعة: كالموازنات التقديرية أو التنبؤات أو توقعات المراجع،
  - ✓ معلومات الصناعة المماثلة، مثل مقارنة معدل مبيعات الشركة إلى المبالغ تحت التحصيل مع متوسطات الصناعة، أو مع شركات أخرى ذات حجم مماثل في الصناعة نفسها،
  - ✓ دراسة العلاقة بين المعلومات المالية والمعلومات غير المالية ذات العلاقة كتكاليف الأجور على سبيل المثال إلى عدد الموظفين.
- تستعمل الإجراءات التحليلية للأغراض التالية (البعداني، 2009، صفحة 29):
  - ✓ كإجراءات لتقييم المخاطر: للحصول على فهم للشركة وبيئتها وتطبيق الإجراءات التحليلية قد يدل على نواح في الشركة لم يكن المراجع على علم بها، وتساعد الإجراءات التحليلية على تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية طبقا للمعيار 315 من أجل تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة الإضافية،
  - ✓ كإجراءات جوهرية: عندما يكون استعمالها ذات تأثير وفعالية أكثر في الاختبارات التفصيلية لتخفيض مخاطر الاكتشاف عند مستوى التوكيدات،
  - ✓ كأداة لإعطاء نظرة شاملة عن مراحل الفحص النهائي لعملية المراجعة، وتمكين المراجع من تقييم قدرة الشركة على الاستمرار.
- أشارت الفقرة الخامسة أنه عند تصميم وتنفيذ الإجراءات التحليلية يجب على المراجع:
  - ✓ تحديد مدى صلاحية الإجراءات التحليلية للإقرارات المحددة، أخدا في الحسبان المخاطر المقدرة لتحريف جوهري، واحتمال وجود أخطاء في البنود ذات العلاقة،
  - ✓ تقييم موثوقية البيانات التي منها بنى المراجع توقعاته للمبالغ المسجلة أو النسب أخدا في الحسبان المصدر والقابلية للمقارنة وطبيعة وملائمة المعلومات المتاحة وأدوات الرقابة على الإعداد،

- ✓ بناء توقع للمبالغ المسجلة أو النسب، وتقييم ما إذا كان التوقع دقيقا بشكل كاف للتعرف على تحريف قد يسبب بمفرده أو عند تجميعه مع تحريفات أخرى في أن تكون القوائم المالية محرفة بشكل جوهري،
- ✓ تحديد مبلغ أي اختلاف للقيم المسجلة عن القيم المتوقعة يمكن قبوله دون مزيد من التحقق.

– نصت الفقرة السابعة من المعيار أنه إذا تم التعرف من خلال الإجراءات التحليلية المنفذة طبقا لهذا المعيار على تقلبات أو علاقات لا تتسق مع معلومات أخرى ذات صلة، أو تختلف عن القيم المتوقعة بمبلغ كبير، فيجب على المراجع التحقق من خلال:

- ✓ الاستفسار من الإدارة والحصول على أدلة مراجعة مناسبة ذات صلة بردود الإدارة،
- ✓ تنفيذ إجراءات أخرى للمراجعة عند الضرورة عندما على سبيل المثال تكون الإدارة غير قادرة على تقديم تفسير، أو أن التفسير مع أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها ذات الصلة برد الإدارة لا يعد كافيا.

ثالثا: الجانب الميداني للدراسة

من أجل تكامل التطبيق العملي مع الإطار النظري للدراسة، يعرض هذا العنصر الدراسة الميدانية التي هدفت إلى تقصي وجهات نظر ممارسي مهنة مراجعة الحسابات في الجزائر حول مدى مساهماتهم في اكتشاف مخاطر المراجعة وبالتالي التخفيف من حدة أثرها على البيانات والقوائم المالية

1– قائمة الاستبيان: تحتوي استمارة الدراسة على خمسة عشر "15" عبارة تعالج موضوع الدراسة، من أجل استقراء أراء فئات عينة الدراسة التي تمثلت في فئة المهنيين "مراجعي الحسابات في الشرق الجزائري" والبالغ عددهم أربعة وأربعين "44" ممارس، حول مساهمتهم في التخفيف من المخاطر المتضمنة في القوائم المالية، قسمت العبارات إلى محورين بحيث كل محور يحاول الإجابة على فرضية كما يلي:

العبارة من 01 إلى 09: تهدف إلى معرفة مساهمة مراجع الحسابات في التخفيف من مخاطر التحريفات الجوهرية على مستوى القوائم المالية،

العبارة من 10 إلى 15: تهدف إلى التعرف على مساهمة مراجع الحسابات في التخفيف من مخاطر الاكتشاف على مستوي القوائم المالية.

2– جمع البيانات ومراجعتها: بعد الانتهاء من تصميم قائمة الاستبيان ووضعها في صورتها النهائية وزعت على فئات العينة وجمعت في وقت لاحق، حيث قام الباحثان بتوزيع خمسون "50" استبانة على عينة الدراسة، واستجابة أربعة وأربعون "44" ممارس أي نسبة الاستجابة بلغت 88%، وهي نسبة عالية تؤدي إلى قبول نتائج الدراسة وبالتالي تعميمها على المجتمع.

3– ثبات وصدق الاستبانة: يمثل الجدول التالي معامل **ألفا كرونباخ** (الثبات)، التي يدل على ثبات عبارات الاستبيان أي الحصول على نفس القيم عند إعادة استخدام أداة القياس.

الجدول 02 : ثبات وصدق الإستبانة

عدد العبارات	الثبات	الصدق
15	**0.875**	**0.902**

المصدر: من إعداد الباحثان انطلاقا من نتائج Spss

من النتائج الموضحة في الجدول أعلاه قيمة ألفا كرونباخ مرتفعة، حيث بلغت قيمة الثبات لجميع فقرات الاستبيان 0.875، وهي أكبر من 0.60 والذي يمثل الحد الأدنى المتفق عليه في البحوث الإنسانية والإدارية، أما صدق الاستبانة فقد بلغ 90%، وبذلك تم التأكد من صدق وثبات الاستبيان وصلاحيته للتحليل واختبار الفرضيات.

4- خصائص عينة الدراسة: يمكن تصنيف عينة الدراسة وفقا لما يأتي:

الجدول 03: توزيع أفراد العينة طبقا لتأهليهم الجامعي

المستوى العلمي	إجمالي العينة	النسبة
ليسانس	37	0.84
ماجستير/ ماستر	5	0.11
دكتوراه	02	0.05
الإجمالي	44	100

الجدول 04: توزيع افراد العينة حسب الخبرة

سنوات الخبرة	إجمالي العينة	%
أقل من 5 سنوات	02	04
من 5 إلى 10 سنوات	07	16
أكثر من 10 سنوات	35	80
الإجمالي	44	100

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول 03 أعلاه، أن أفراد العينة التي شملتهم الدراسة تأهيلهم العلمي مرتفعا، ويتضح أنه ما نسبته 84% من حاملي شهادة الليسانس وهي شريحة المهنيين الأكثر تواجدا في الواقع العملي بالجزائر.

في حين يُبين الجدول 04، أن غالبية مجتمع عينة الدراسة يحوزون على أقدمية مهنية تفوق 10 سنوات، وقد بلغت نسبتهم 80 %، بينما بلغت نسبة أصحاب الأقدمية المهنية التي تتراوح بين 5 و 10 سنوات 16% ، أما الذين تقل خبرتهم عن 5 سنوات فبلغت نسبة 04%، وتعتبر هذه النسب ذات دلالة جيدة ومفيدة لتحليل نتائج الدراسة، حيث يُفترض أن يكون لدى أفراد العينة الإلمام الجيد بالموضوع بحكم خبرتهم وأقدميتهم، وهذا يدل على أن النتائج التي سنحصل عليها من إجاباتهم نابعة من تجربة وخبرة جيدة تمكنهم من إبداء آراءهم بموضوعية ومهنية في الدراسة.

5- عرض نتائج الدراسة: يتم عرض نتائج الدراسة بناءا على إجابات أفراد العينة لأسئلة المحور الأول (الجدول 05) و المحور الثاني (الجدول 06) وذلك على النحو التالي:

الجدول 05: اكتشاف مخاطر التحريفات الجوهرية يؤدي إلى التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية

الرقم	الأسئلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الاتجاه
01	يجب على مراجع الحسابات تحديد الأهمية النسبية وبالتالي التركيز على تحدي الأمور الذي سيركز عليها خلال عملية المراجعة، وهذا سيساعد المراجع في تخفيض مخاطر المراجعة	3.947	0.869	22.01	**موافق**
02	يتعامل مراجع الحسابات مع المخاطر المرتبطة بتخطيط عملية المراجعة وجمع أدلة الإثبات المناسبة من خلال تحديد مخاطر التحريفات الجوهرية، ثم تقدير مخاطر الاكتشاف المرتبطة بها وهذا لتخفيض مخاطر المراجعة المرتبطة بها.	3.716	0.681	18.32	**موافق**
03	يجب على مراجع الحسابات أن يحصل على فهم الشركة وبيئتها، بما في ذلك أدوات الرقابة ذات الصلة وذلك حتي يتمكن من التعرف على مخاطر التحريف الجوهرية وتقديرها	4.206	0.715	16.99	**موافق بشدة**
04	يستخدم مراجع الحسابات عند تقدير مخاطر التحريفات الجوهرية الحكم المهني ويُقوم ما إذا كانت ترتبط على نطاق واسع بالقوائم المالية ككل.	4.274	0.671	15.69	**موافق بشدة**
05	التقدير الأولي لمخاطر التحريفات الجوهرية هو عملية تقييم فعالية النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية لمنع حدوث الأخطاء واكتشافها وتصحيحها، مما سيساعد على تخفيض مخاطر الرقابة إلى أدنى حد	3.831	0.813	21.22	**موافق**
06	تجرى اختبارات الرقابة لغرض الحصول على أدلة إثبات تخص فعالية النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية، وذلك للمساعدة في تخفيض المخاطر إلى أدنى حد ممكن.	4.293	0.618	14.39	**موافق بشدة**
07	يستعمل مراجع الحسابات أدلة الإثبات لجعل مخاطر الرقابة أقل من المستوى العالي، وهذا يساعد في تخفيض المخاطر في عملية المراجعة	4.163	0.815	19.33	**موافق**
08	يجب على المراجع في حالة وجود خطر أن يحصل على فهم الأدوات الرقابية للشركة بما فيها أنشطة الرقابة ذات صلة بالخطر	3.985	0.975	24.46	**موافق**
09	يجب على مراجع الحسابات تصميم وأداء إجراءات مراجعة إضافية تستجيب طبيعتها ومداها للمخاطر المقيمة للتحريفات الجوهرية	4.028	0.827	20.53	**موافق**
المجموع:		**4.049**	**0.744**	**18.73**	**موافق**

المصدر: من اعداد الباحثان انطلاقا من نتائج Spss

يتضح من الجدول 05 الوارد أعلاه، أن المتوسط العام للإجابات (4.049) أي أن اتجاه الإجابة من المستقصي منهم تتجه نحو الاتجاه الموافق الإيجابي، الذي يتردد بين الموافق والموافق بشدة، مما يعكس بأن أغلبية مراجعي الحسابات يؤيدون أن اكتشاف مخاطر التحريفات الجوهرية من شأنه أن يخفف من تأثيرها على القوائم المالية.

ولقد تم استخدام الأساليب الإحصائية المتمثلة في المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف الذي يحدد مدى التجانس والتوافق للإجابة على العبارات داخل المحور فكلما قلت نسبة معامل الاختلاف (أقل من 30% كنسبة مقبولة) كلما كان دليلا على التوافق والتجانس بين إجابات المستقصى منهم في فهم العبارة داخل المحور.

ومما سبق، يتضح أن العبارة ستة "06" تحتل المرتبة الأولى في الترتيب من وجهة نظر عينة الدراسة، والتي تنص: " تجرى اختبارات الرقابة لغرض الحصول على أدلة إثبات تخص فعالية النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية، وذلك للمساعدة في تخفيض المخاطر إلى أدنى حد ممكن"، فقد بلغ المتوسط الحسابي للعبارة 4.293، ويقع في مجال الموافق بشدة، في حين وصلت نسبة معامل الاختلاف إلى 14.39، مما يُشير إلى أن العبارة كانت أقرب العبارات تجانسا واتفاقا في إجابات مراجعي الحسابات. ومن ناحية أخرى تحتل العبارة الثانية "02" المرتبة الأخيرة من وجهة نظر عينة الدراسة، وحازت على أقل درجات الموافقة في إجابات مراجعي الحسابات التي مقتضاها "يتعامل مراجع الحسابات مع المخاطر المرتبطة بتخطيط عملية المراجعة وجمع أدلة الإثبات المناسبة من خلال تحديد مخاطر التحريفات الجوهرية، ثم تقدير مخاطر الاكتشاف المرتبطة بها وهذا لتخفيض مخاطر المراجعة المرتبطة بها"، حيث بلغ المتوسط الحسابي للعبارة بلغ 3.716، وهو يقع في مجال الموافق، وذلك يتفق مع المتوسط العام للمحور.

الجدول 06: اكتشاف مخاطر الاكتشاف يؤدي إلى التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية

رقم	الأسئلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الاتجاه
10	عندما تكون مخاطر التحريفات الجوهرية مرتفعة فإن مخاطر الاكتشاف المقبولة تكون منخفضة لغرض تقليل مخاطر المراجعة إلى أدنى مستوى منخفض.	3.687	0.870	23.59	**موافق**
11	تتعلق مخاطر الاكتشاف بطبيعة وتوقيت ونطاق الإجراءات التحليلية لمراجع الحسابات التي يحددها من أجل تقليص مخاطر المراجعة إلى مستوى متدن.	4.206	0.786	18.68	**موافق بشدة**
12	يستعمل مراجع الحسابات الإجراءات التحليلية كإجراءات جوهرية عندما يكون استعمالها ذات تأثير وفعالية أكثر في الاختبارات التفصيلية لتخفيض مخاطر الاكتشاف عند مستوى التوكيدات.	4.201	0.635	15.11	**موافق بشدة**
13	يجب على مراجع الحسابات تصميم وتنفيذ إجراءات تحليلية أخدا في الحسبان المخاطر المقدرة للتحريفات الجوهرية، واحتمال وجود أخطاء في البنود ذات العلاقة.	3.716	0.762	20.50	**موافق**
14	يتعين على مراجع الحسابات في حالة وجود تقلبات أو علاقات لا تتسق مع معلومات أخرى ذات صلة أن يستفسر من الإدارة ويحصل على أدلة مراجعة ذات صلة بردود الإدارة	3.764	0.961	25.53	**موافق**
15	يلتزم مراجع الحسابات بتنفيذ إجراءات أخرى للمراجعة عندما يعد رد الإدارة غير كافيا أو يتحفظ على ذلك في تقريره.	4.211	0.567	13.46	**موافق بشدة**
	المجموع:	**3.961**	**0.663**	**16.17**	**موافق**

المصدر: من اعداد الباحثان انطلاقا من نتائج Spss

يبين الجدول 06 المبين أعلاه، أن معظم إجابات المستقصى منهم يتفقون على أن اكتشاف مخاطر الاكتشاف من قبل مراجع الحسابات تؤدي إلى التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية، وذلك يتفق مع المؤشر العام لإجابات المستقصى منهم الذي بلغ 3.961، وهو يتجه نحو الاتجاه الموافق الإيجابي ويتردد بين الموافق والموافق بشدة، وبانحراف معياري بقيمة 0.663 يدل على تجانس وتقارب آراء عينة الدراسة وتمركزهم حول الإجابة.

مما سبق، يتضح أن العبارة الخمسة عشر "15" تحتل المرتبة الأولى في الترتيب من وجهة نظر عينة البحث والتي تنص: "يلتزم مراجع الحسابات بتنفيذ إجراءات أخرى للمراجعة عندما يعد رد الإدارة غير كافيا أو يتحفظ على ذلك في تقريره"، فقد بلغ المتوسط الحسابي للعبارة 4.211، ويقع في مجال الموافق بشدة، في حين وصلت نسبة معامل الاختلاف 13.46، مما يشير إلى أن العبارة كانت أقرب العبارات تجانسا واتفاقا في إجابات المستقصى منهم. من ناحية أخرى، احتلت العبارة الأولى "01" المرتبة الأخيرة من وجهة نظر عينة الدراسة، وحازت على أقل درجات الموافقة في إجابات المراجعين الخارجيين والتي تنص: "عندما تكون مخاطر التحريفات الجوهرية مرتفعة فإن مخاطر الاكتشاف المقبولة تكون منخفضة لغرض تقليل مخاطر المراجعة إلى أدنى مستوى منخفض" بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.687 يتردد بين المجال الموافق، وتقريبا بأعلى معدل اختلاف قدر بـ 23.59%.

6- اختبار فرضيات الدراسة

في اختبار الفرضيات تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test)، وتقبل الفرضية إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر منT الجدولية ، **أو** مستوى المعنوية أقل من 0.05 والوزن النسبي أكبر من 60% "الوزن المحايد"، وترفض إذا كان عكس ذلك.

6-1- اختبار الفرضية الأولي: يؤدي اكتشاف مخاطر التحريفات الجوهرية من قبل مراجع الحسابات إلى التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية

الجدول 07: اختبار T للفرضية الأولي

المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	T المحسوب	T الجدولية	مستوى المعنوية
4.049	% 80.98	8.192	2.021	0.000

المصدر: من اعداد الباحثان انطلاقا من نتائج Spss

بصفة عامة يتبين من الجدول الوارد أعلاه، أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول 4.049، والوزن النسبي يساوي 80.98% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%"، ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 005.0 ،كما أن قيمة T المحسوبة أكبر من T الجدولية يدل على **قبول أفراد عينة الدراسة فرضية أنه اكتشاف مخاطر التحريفات الجوهرية يؤدي إلى التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية.**

6-2 اختبار الفرضية الثانية: يؤدي اكتشاف مخاطر الاكتشاف من قبل مراجع الحسابات إلى التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية

الجدول 08: اختبار T للفرضية الثانية

المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	T المحسوب	T الجدولية	مستوى المعنوية
3.961	% 79.22	58.92	2.021	0.000

المصدر: من اعداد الباحثان انطلاقا من نتائج Spss

بصفة عامة يتبين من الجدول أعلاه، أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني 3.961، والوزن النسبي يساوي 79.22% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%"، ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.005 مما يدل على **قبول أفراد عينة الدراسة فرضية اكتشاف مخاطر الاكتشاف يؤدي إلى التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية.**

خلاصة:

تعتبر مخاطر المراجعة من بين أهم التحديات التي تواجه مهنة مراجعة الحسابات وذلك للصعوبات التي تعرقل أداء مهمتها بكل كفاءة ومهنية، فتحديد وتقدير واكتشاف هذه المخاطر يعد أمرا ضروريا للتخفيف من تأثيرها على القوائم المالية وبالتالي يعزز دور المراجعة وتحقيق جودة عالية تلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية. من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى:

- يوجد ارتباط قوي ما بين اكتشاف مخاطر المراجعة من قبل مراجع الحسابات والتخفيف من أثارها السلبية على القوائم المالية وهذا ما يتناسب مع اتجاه أدبيات المراجعة الحديثة والتركيز الذي أولته المعايير المهنية بصورة عامة ومعايير المراجعة الدولية بصورة خاصة لهذا الموضوع ، وهو ما تم التوصل إليه من خلال الدراسة الميدانية أيضا،

- مخاطر التحريفات الجوهرية (المخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة) تتمثل في مخاطر وجود أخطاء قبل عملية المراجعة ويتعين على مراجع الحسابات تقدير وتقييم هذه المخاطر خلال مرحلة التخطيط، في حين أن مخاطر الاكتشاف تتعلق بطبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات مراجع الحسابات التي يحددها من أجل تقليص مخاطر المراجعة إلى مستوي متدن مقبول،

- ما يميز خطر الاكتشاف أنه داخل نطاق سيطرة مراجع الحسابات على عكس مخاطر التحريفات الجوهرية لأنه يرتبط بالإجراءات التي يطبقها، ويمكنه بالتالي التحكم فيه وتعديله طبقا لنتائج تقييم المخاطر الجوهرية وذلك عن طريق تكتيف أو تخفيض الاختبارات الجوهرية،

- توجد علاقة عكسية ما بين مخاطر التحريفات الجوهرية (المخاطر المتأصلة، ومخاطر الرقابة) وبين خطر الاكتشاف، فكلما زادت مخاطر التحريفات الجوهرية انخفض خطر الاكتشاف الذي يقبله مراجع الحسابات،

- يجب على مراجع الحسابات في مرحلة التخطيط وعند وضع استراتيجية شاملة للمراجعة تقدير مخاطر المراجعة ومستوي المادي (الأهمية النسبية)،

– إذا قام مراجع الحسابات بتحديد مستوي الأهمية النسبية بشكل مرتفع، فهذا يعني أن مخاطر المراجعة ستكون منخفضة لذلك فإن حجم أدلة الإثبات التي يحتاج إليها سينخفض، والعكس إذا قام مراجع الحسابات بتحديد مستوى الأهمية النسبية بشكل منخفض، فإن مخاطر المراجعة تزداد، وبالتالي مراجع الحسابات يحتاج إلى حجم أكبر من الأدلة لتخفيض هذه المخاطر.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- أحمد نور. (2007). *مراجعة الحسابات*. الاسكندرية: الدار الجامعية.

– حسين أحمد دحدوح، و حسين يوسف القاضي. (2009). *مراجعة الحسابات المتقدمة: الإطار النظري والإجراءات العملية*. عمان: دار الثقافة.

–عوض لبيب الديب، وشحاتة السيد شحاتة. (2013). أصول المراجعة الخارجية. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.

– رزق أبو زيد الشحنة. (2015). *تدقيق الحسابات: مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية*. عمان: دار وائل.

– طارق عبد العال حماد. (2002). *موسوعة معايير المراجعة: شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية، الجزء الثاني*. الاسنكدرية: الدار الجامعية.

– علي عبد القادر الذبينات. (2015). *تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية*. عمان: المكتبة الوطنية.

– فيصل البعداني. (مارس, 2009). معايير التدقيق الدولية 510، 520، 530. (جمعية المحاسبين القانونيين اليمنية)، *مجلة المحاسب القانوني*(08).

– معاذ طاهر صالح المقطري. (2011). أهمية التخصص المهني للمراجع في تحسين تقدير مخاطر المراجعة: دراسة ميدانية في جمهورية اليمن. (جامعة دمشق، المحرر) *مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية*، *27*(04).

– يوسف جربوع. (2002). المخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة الداخلية ومخاطر الاكتشاف في المراجعة. *مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 06، الأردن*، صفحة 09.

المراجع باللغة الأجنبية:

- ARENS, A., RENDAL, E., & BEASLEY, M. (2012). *Auditing and Assurance services*. london: Pearson Education, Ltd.

- BIGG, W. w. (2005). *practical Auditing*. New Delhi: Allied publishers PVT limited.

- ELDER, R. J., & ARNES, A. A. (2008). *Auditing And assurance Services: An Integreted Approach*. New Jersy, USA: Prentice Hall, Upper Saddle.

-IAASB. (2009). *Normes Internationales d'audit : Norme 200 Objectifs généraux de l'auditeur indépendant et réalisation d'un Audit conformes aux normes internationales d'audit*. Consulté le 02 23, 2020, sur Charted Accountant of Canada: www.nifeccanada.ca

- IAASB. (2009). *Normes Internationales d'audit : Norme ISA 520 Procédures Analytique*. Consulté le 02 21, 2020, sur Charted Accountant of Canada: www.nifeccanada.ca

- IAASB. (2009). *Normes Internationales d'audit: Norme ISA 320 Caractère significatif dans la planification et la réalisation d'un Audit*. Consulté le 02 21, 2020, sur Charted Accountant of Canada: www.nifeccanada.ca
- IAASB. (2009). *Normes Internationales d'audit: Norme ISA 330 Réponses de l'auditeur à l'évaluation des risques*. Consulté le 02 22, 2020, sur Charted Accountant of Canada: www.nifeccanada.ca
- IAASB. (2012, Mars). *Normes Internationales d'audit: Norme ISA 315 Compréhension de l'entité et son environnement aux fins de l'identification et de l'évaluation des risques d'anomalies significatives*. Consulté le 02 18, 2020, sur Charted Accountant of Canada: www.nifeccanada.ca
- IAASB. (2014).
- SOLTANI, B. (2007). *Auditing an International Approach.* England: Prentice hall.